جرائم العنف العلنية فى المجتمع المصرى

دراسة استطلاعية

سعاد عطا *

تهدف الدراسة إلى محاولة التوصل إلى مؤشرات عن حجم جرائم العنف العلنية فى المجتمع المصرى وأنواعها، وخصائص مرتكبيها، وضحاياها، وظروف ومناطق وأماكن ارتكابها ، عن طريق إجراء مسح شامل لجرائم العنف العلنية المنشورة بجريدة الأهرام لمدة عام. وقد اتبعت الدراسة أسلوب تحليل محتوى ما تم نشره حول تلك الجرائم. وخلصت الدراسة إلى أن غالبية ضحاياها ومرتكبيها من الشباب ، وشكلت الشريحة الدنيا من الطبقة العاملة والعاطلين منهم نسبة مرتفعة، وأن الغالبية العظمى منها ناتج عن تفاعلات الحياة اليومية ، بما يعنى أن غالبية مرتكبيها ليسوا مجرمين بالأساس ، ويكثر ارتكابها فى المناطق المكتظة بالسكان ، ويتم ارتكاب الغالبية العظمى منها فى الطريق العام ، وأكثر الأدوات والأساليب المستخدمة شيوعًا السلاح الأبيض وأسلوب الطعن .

مقدمة

شهد المجتمع المصرى – خلال النصف قرن الأخير – عدة تحولات اقتصادية متعاقبة، بدأت بالتحول الاشتراكى فى الستينيات ، وما نتج عنه من اختلال فى التوازن الاجتماعى كرد فعل لإجراء تغييرات سريعة بشكل يفوق قدرة البناء الاجتماعى على التوازن معها، ثم التحول فى السبعينيات إلى الاتجاه المعاكس بتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى ، فى محاولة للسير فى اتجاه اقتصاد

* مدرس علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن والأربعون ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٥ .

السوق ، مما أدى إلى تزايد الاختلال فى التوازن الاجتماعى . ومن ثم اتجهت الدولة لتطبيق سياسات الإصلاح لتصحيح المسار الاقتصادى .

وقد أسهمت تلك التحولات المتلاحقة فى السياسات الاقتصادية إلى ازدياد مشكلات : البطالة ، والفقر ، وانخفاض مستويات المعيشة ، وتزايد الاختلال فى التوازن الاجتماعى ، مما أدى إلى إحداث تغييرات فى أنماط ومعدلات الجرائم المصاحبة لهذا التحول . فتزايدت معدلات الانحراف والجريمة عما كانت عليه من قبل ، واتسمت – فى بعض الأحيان – بالعنف ، بعد أن أصبح السلوك العنيف هو البديل من وجهة نظر أصحابه للإقناع والحجة فى تناول القضايا ، مما أدى إلى شيوع جرائم العنف كوسيلة متبعة لاسترداد الحقوق ، أو لانتزاعها من أصحابها بالإكراه ، أو كنتيجة لتفاعلات الحياة اليومية بين أفراد المجتمع . ولم يتوقف الاختلاف فى معدل ونمط الجريمة السائد عند هذا الحد ، وإنما تعداه إلى حد ارتكاب جرائم العنف بشكل علنى .

أولا : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

الجريمة هى نتاج مجموعة من عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية تفرزها أو تفرز نوعًا معينًا منها باعتباره ظاهرة طبيعية ورد فعل لتلك العوامل. ومن ثم فإن العنف لا ينشأ فى فراغ ، وإنما هناك "بنية مجتمعية" تفرزه ، وتشكل إطاره ، وتمنحه المضمون والمعنى . ومع تسليمنا بأن هناك أسبابًا نوعية ترتبط بأشكال العنف ومظاهره المتعددة والمتنوعة ، إلا أن هناك – فى ذات الوقت– أسبابًا عامة ومشتركة تدفع إلى ظهور حالة العنف فى المجتمع [1]، فإذا تزاوجت الندرة الاقتصادية وعدم إشباع الحاجات الأساسية مع انتشار ظواهر الفساد ، وغياب العدالة التوزيعية ، تفجر "العنف"[2]. فجرائم العنف ما هى إلا تعبير عن انفعالات

وتوترات وإحباطات لم تجد لها مخرجًا إلا فى سلوك لا يتفق والأوضاع التى يسمح بها المجتمع، معبراً عن وجوده فى مواقف الحياة اليومية فى المشاجرات، والشغب العشوائى الذى ينشأ فجأة دون وجود عوامل شخصية تؤدى إليه ، الأمر الذى يؤدى تفاقمه إلى تحول النزوع العدوانى الفردى ليصبح حالة مزاجية لدى البعض ، بحيث يوجه الأفراد طاقاتهم العدوانية نحو غيرهم بطريقة عشوائية غير منطقية لأسباب أغلبها غير مبرر أو مفهوم [٣].

وعلى الرغم من أن جميع أنواع جرائم العنف لها مواد خاصة بها فى قانون العقوبات ، فإنه من الملاحظ تزايد تلك النوعية من الجرائم . يؤكد ذلك التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٩٦ حول العنف والجريمة ، حيث ذكر أن جرائم العنف تمثل ظاهرة تهدد تماسك المجتمع المصرى، خاصةً فى ظل تصاعد معدلات جرائم : القتل ، والسرقة بالإكراه، والاغتصاب، والبلطجة...إلخ [٤]. وقد كشفت الدراسة [٥] التى قام بها فريق بحث "العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع"- الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – لمعرفة حجم جرائم العنف وأهمها شيوعا من إحصاءات الأمن العام فى الفترة من ١٩٨٤-١٩٩٣ ، عن وجود ميل نحو تزايد جرائم العنف فى المجتمع المصرى ، خاصةً جرائم القتل العمد والحريق .

ويمكن الإشارة إلى بعض المؤشرات الدالة على اتجاه جرائم العنف عموما فى المجتمع المصرى ؛ للوقوف على مدى أهمية المشكلة البحثية التى نحن بصددها.

قد بلغ عدد المحكوم عليهم فى جرائم العنف عام ٢٠٠١ – على سبيل المثال – ٢٢٠٩جناية موزعة كالآتى: قتل (٧٩٧)، ضرب أفضى إلى موت (٢١١)، ضرب أحدث عاهة (١٠٨)، خطف (١٦)، هتك عرض واغتصاب

(٢٠٣)، تهديد (٥)، سرقة (٣٧٥)، حريق عمد (٣٧٥). وقد كانت أعلى نسبة جنايات فى مدينة القاهرة ، حيث بلغت ٢ر١٩٪ من جملة جرائم المجتمع، تليها الإسكندرية (٦ر١٧٪) ، ثم أسيوط (٥ر١٦٪) ، فسوهاج (٩ر١٥٪) ، فقنا (٢ر١٥٪)[٦].

وتهتم الدراسة الحالية بذلك النوع من الإجرام العنيف الذى يتم بشكل علنى فى الأماكن العامة ، أى على مرأى ومسمع من أفراد المجتمع ، والذى يقع من أفراد بقصد تحقيق مصالح شخصية لهم عن طريق الاعتداء على الآخرين لاسترداد الحقوق أو انتزاعها، أو السرقة بالإكراه، أو السطو المسلح ، أو القتل للثأر أو للانتقام ، أو الخطف بالقوة للحصول على فدية ، أو التعذيب بقصد الانتقام أو الاغتصاب . أو يقع من مجموعات غوغائية فى أثناء اضطرابات عامة فى صورة حرق أو تدمير بهدف إشاعة الرعب فى المجتمع ، أى تلك النوعية من جرائم العنف العلنية التى قد بدأت تنتشر فى المجتمع المصرى ، وتتفاوت نسبتها فى البيئات الثقافية المختلفة : البدوية ، والقروية ، والحضرية . فالجريمة العلنية تلقى بالرعب وتهدد أمن وسكينة أفراد المجتمع.

ومما لا شك فيه أن إحصاءات جرائم العنف العلنية تعد ركيزة أساسية فى محاولة فهم الظاهرة موضوع الدراسة ؛ لمعرفة مدى انتشارها وتوزيعها بين المناطق المختلفة . إلا أن هذا النوع من الإحصاءات لم يتم رصده وإحصاؤه حتى الآن ؛ لذا قامت الباحثة بإجراء هذه الدراسة الاستطلاعية أملاً فى تكوين إطار تصورى مبدئى ، يسهم فى تحديد حجم جرائم العنف العلنية بالمجتمع، وأنواعها، والخصائص الديموجرافية والاجتماعية لكل من مرتكبيها وضحاياها، ومناطق وأماكن وأسباب وأساليب ارتكابها ؛ حتى يتسنى معرفة الأبعاد المختلفة لتلك النوعية من الجرائم التى تزايدت معدلاتها فى الآونة الأخيرة.

ومن ثم تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما الحجم التقريبى لجرائم العنف العلنية خلال عام (من مارس ٢٠٠١ وحتى فبراير ٢٠٠٢) ؟
- ما أنواع جرائم العنف العلنية ؟
- ما الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لمرتكبى وضحايا جرائم العنف العلنية ؟
- ما نوع العلاقة بين مرتكبى جرائم العنف العلنية وضحاياها ؟
- ما المناطق والأماكن التى يشيع فيها ارتكاب جرائم العنف العلنية ؟
- ما أسباب ارتكاب جرائم العنف العلنية ؟
- ما نوع الأداة المستخدمة فى ارتكاب جرائم العنف العلنية ؟ وما أكثرها شيوعًا ؟ وما أساليب ارتكابها ؟

ثانيا :أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تتناول مشكلة مجتمعية تتمثل فى انتشار وتزايد ارتكاب جرائم العنف العلنية فى المجتمع المصرى ، والتى لها الكثير من التداعيات ، مما يشكل عبئا كبيرا على خطط الأمن . وأيضا تمثل جرائم العنف بصفة عامة – والعلنية منها على وجه الخصوص – عاملا رئيسيا فى تقويض الكثير من إنجازات المجتمع ومكاسب الوطن . حيث يعد الاستقرار المجتمعى ضرورة لاستمرار تقدم المجتمع ، وبدونه تتعرض الحياة الاجتماعية للفوضى .

كما أن شيوع جرائم العنف عموما – والعلنية خصوصا – فى المجتمع المصرى يكشف عن ظاهرة مشتركة مفزعة ، وهى الاستهانة البالغة لدى الكثير

من فئات المجتمع بحكم القانون ، الذى أصبح لدى أصحاب تلك الجرائم قيدا اجتماعيا لاضرورة له ، لايمتثل له إلا الضعفاء أو العاجزون [٧] .

يضاف إلى ذلك جرائم العنف الناتجة عن تفاعلات الحياة اليومية ، والتى تحدث فى الشارع ، أو فى المواصلات العامة ، أو المطاعم ، أو المقاهى ، أو المساكن ... إلخ ، التى ماتزال مجالا بكرا لم تصل فيه الدراسات إلى قدر من التراكم شبه ذلك القائم فى بحوث عنف الأسرة أو العنف السياسى أو العنف الدينى .

ثالثا : المفاهيم الإجرائية للدراسة

جرائم العنف

هناك تداخل بين مفهوم العنف ومفهوم الجريمة. فالجريمة سلوك يخالف القانون، وهى تحدث ضرراً بالأشخاص والممتلكات، رغم أنها قد لا تكون مصحوبة بعنف بالضرورة. ومن هنا يظهر التداخل بين مفهوم الجريمة ومفهوم العنف، ولعل هذا التداخل هو الذى أفرز مفهوم الجريمة العنيفة ، وهو مفهوم يشير إلى أشكال السلوك المخالفة للقانون ، والتى تتخذ طابعًا عنيفًا [٨].

فجرائم العنف تعنى سلوك العنف الذى يرتكبه شخص ضد شخص آخر أو ضد شىء ، ويفرض القانون على هذا السلوك عقوبة جنائية توقعها السلطة المختصة وفقًا للإجراءات التى رسمها القانون . وتتعدد صور تجريم السلوك العنيف فى القانون ، سواء كان موجهًا ضد الأشخاص، أو ضد الأموال، أو الأشياء الأخرى [٩] . وتدخل أعمال البلطجة ضمن جرائم العنف العلنية ، ولكن ليس كل مرتكب لجريمة عنف علنية يعد بلطجيا . بمعنى أنه ليست كل جريمة عنف علنية بلطجة .

جرائم العنف العلنية

يقصد بجرائم العنف العلنية – فى الدراسة الحالية – تلك النوعية من جرائم العنف التى يتم ارتكابها بشكل علنى أمام أفراد المجتمع وفى أماكن عامة ، والتى تنشأ بين الأفراد فى تفاعلاتهم اليومية عبر مجالات الحياة المختلفة ، كالأسرة والجيرة والمدرسة والعمل ، وقد تقع فى وسائل المواصلات ، أو الشارع ، أو أماكن العمل ، أو الدراسة ، أو السكن ، أو أماكن الترفيه...إلخ. بمعنى أنها جرائم عنف تُرتكب فى أماكن عامة على مسمع ومرأى من أفراد المجتمع ، وتلحق ضرراً مادياً مباشراً بالأشخاص أو الممتلكات أو كليهما معًا.

رابعا : الإجراءات المنهجية للدراسة

أجرت الباحثة مسحا شاملا لجرائم العنف العلنية المنشورة بجريدة الأهرام لمدة عام ابتداء من مارس ٢٠٠١ وحتى فبراير ٢٠٠٢. واتبعت الدراسة أسلوب تحليل محتوى ماتم نشره عن تلك الجرائم من خلال المحاور التالية :

- رصد جرائم العنف العلنية خلال عام، وعدد مرتكبيها، وعدد ضحاياها.
- تحديد الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لمرتكبى جرائم العنف العلنية وضحاياها .
- تحديد نوع العلاقة بين مرتكبى الجرائم وضحاياها.
- التعرف على أنواع جرائم العنف العلنية.
- تحديد مناطق وأماكن ارتكاب الجرائم.
- تحديد أسباب ارتكاب الجرائم.
- تحديد نوع الأداة المستخدمة فى ارتكاب الجرائم.
- تحديد أسلوب ارتكاب الجرائم.

١ - جرائم العنف العلنية المنشورة بجريدة الأهرام خلال عام

تبيَّن من خلال حصر جرائم العنف العلنية المنشورة بجريدة الأهرام لمدة عام ابتداءً من مارس ٢٠٠١ وحتى فبراير ٢٠٠٢ أنها تشكل ٢٥١ جريمة عنف علنية.

وتجب الإشارة هنا إلى أن هذا العدد هو مؤشر تقريبى لحجم جرائم العنف العلنية ، والذى تم إحصاؤه من خلال جريدة واحدة * ، ولا يمثل الحجم الحقيقى لجرائم العنف العلنية السائدة فى المجتمع . فإذا ما وضعنا فى الاعتبار أن هذا الحصر قد تم من خلال جريدة واحدة، وأن الجرائم عمومًا – سواء كانت علنية أو خفية – لا تنشر جميعها، أو لا تصل كلها إلى أقسام الشرطة ، فإننا نتوقع أن يرتفع الحجم الحقيقى عما هو وارد بالدراسة. يؤكد ذلك بحث "العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى" [١٠]، حيث أفادت نسبة ١ر٦٢٪ من إجمالى عينة الدراسة بمشاهدتها لجرائم عنف ، وهو مايؤكد انتشار جرائم العنف العلنية.

أما عن شهور السنة التى وقعت فيها تلك الجرائم ، فقد تبيَّن أن شهر يوليو أعلاها نسبة (٩ر١٤٪) من عينة الدراسة ، وهى نتيجة تتفق مع تقرير الأمن العام لنفس عام الدراسة ، حيث سجل شهر يوليو أعلى شهور السنة نسبة فى ارتكاب جرائم العنف عمومًا والمحكوم فيها عام ٢٠٠١[١١]، تلاه شهرا يونيو وديسمبر بنسبة ٣ر١٢٪ لكل منهما، ثم شهر مايو (٣ر١٠٪)، وأكتوبر (٠ر١٠٪)، وأغسطس (٦ر٩٪)، بينما شكَّل شهر فبراير أقل شهور العام ارتكابًا لجرائم العنف العلنية (٨ر٢٪) ، ويرجع سبب ذلك إلى أنه الشهر الذى شهد أحداث حريق قطار الصعيد المنكوب (عام ٢٠٠١). الأمر الذى يؤكد أن وقت المحن تختفى مشاعر الحقد والأنانية ليظهر المعدن الحقيقى للشعب المصرى .

* تم الاعتماد على جريدة واحدة هى جريدة الأهرام ؛ بوصفها واحدة من أبرز الصحف القومية .

أما عن عدد مرتكبى جرائم العنف العلنية ، فقد بلغ ٥٠١ مرتكب لـ ٢٥١ جريمة موزعة على شهور السنة ، حيث شهد كل من شهرى يوليو وديسمبر ٢٠٠١ أكبر عدد من مرتكبى جرائم العنف العلنية (٨١ مرتكبا) فى كل منهما بنسبة ١ر١٦٪ من إجمالى المرتكبين ، تلاهما شهر مارس (٦٣مرتكبا) بنسبة ٦ر١٢٪، ثم شهر أبريل (٤٢ مرتكبا) بنسبة ٤ر٨٪ ، فأكتوبر (٤٠ مرتكبا) بنسبة ٨٪ .

أما عن عدد ضحايا جرائم العنف العلنية التى ارتكبت خلال العام ، فكان ٣٥٧ ضحية ، شهد شهر يوليو أيضًا أكبر عدد منها (٥٧ ضحية) بنسبة ٩ر١٥٪ من إجمالى الضحايا، تلاه شهر مارس (٥٤ ضحية) بنسبة ١ر١٥٪ ، ثم ديسمبر (٥٢ ضحية) بنسبة ٦ر١٤٪، ويونيو (٤١ ضحية) بنسبة ٥ر١١٪ من إجماليهم .

٢-الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لما نشر عن مرتكبى وضحايا جرائم العنف العلنية

أ-النـــوع

شكل الذكور أغلبية مرتكبى جرائم العنف العلنية (٤٨٥ مرتكبا) بنسبة ٨ر٩٦٪ من إجمالى ماتم نشره عن مرتكبى هذه الجرائم . بينما شكَّلت الإناث عددا قليلا (١٦ مرتكبة) بنسبة ٢ر٣٪ ، وهى نتيجة تتفق مع طبيعة الذكور وكونهم أكثر ممارسة للعنف ، وهو ما أكده أيضًا تقرير الأمن العام لعام ٢٠٠١ ، حيث بلغت نسبة الذكور فى جرائم العنف المحكوم فيها ١ر٩٣٪ ، بينما بلغت نسبة النساء المتهمات ٩ر٦٪ .

أما عن ضحايا جرائم العنف العلنية من عينة الدراسة ، فقد شكَّل الذكور أغلبيتهم العظمى (٣٠٣ ضحية) بنسبة ٩ر٨٤٪ من إجماليهم ، وهى نتيجة تتفق

معها غالبية دراسات العنف ، حيث تشكل نسبة الذكور النسبة الغالبة لضحايا الجريمة بوجه عام ما عدا الجرائم الجنسية [١٢] . فالذكور هم أكثر الفئات إصداراً وتعرضاً للعنف، فقد بلغت نسبة الضحايا من الذكور ٩ر٧٦٪ فى تقرير الأمن لعام ٢٠٠١ . أما عن عدد الضحايا من الإناث فى عينة الدراسة ، فقد بلغ ٥٤ ضحية (١ر١٥٪من إجماليهم) . وبلغت فى نسبة جرائم العنف فى التقرير نفسه ١ر٢٣٪ [١٣] .

ب-العمـــر

تقع المرحلة العمرية الأكثر ارتكاباً لجرائم العنف العلنية ما بين ٢٠-٣٠ عاما بنسبة ٦ر٤٤٪ من إجمالى ماتم نشره عن مرتكبى هذه الجرائم ، حيث لم يتم ذكر أعمار ١ر٤٣٪ من إجماليهم . وتتفق تلك النتيجة مع النسبة التى أوردها تقرير الأمن العام لسنة ٢٠٠١ لجرائم العنف ، حيث بلغت نسبة المتهمين فى الفئة العمرية ٢٠-٣٠ عاما ٤ر٤٠٪ من إجماليهم. ويؤكد ذلك أيضاً نتائج الدراسات السابقة عن العنف، حيث - ذكرت على سبيل المثال - دراسة "ظاهرة العنف لدى بعض شرائح المجتمع المصرى"[١٤] أن المرحلة العمرية من ٢١- ٢٩ عاما هى أكثر المراحل العمرية عدوانًا لدى الذكور بصفة عامة. أكدت ذلك أيضاً دراسة حديثة عن "اتجاهات تطور جرائم السرقة بالإكراه فى المجتمع المصرى"[١٥] ، حيث ذكرت أن أعلى نسبة لمرتكبى جرائم السرقة بالإكراه هم فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠و٢٩ عاما حيث بلغت أعلى معدلاتها عام ٢٠٠٠ (٢ر٦٣٪) من جملة جرائم السرقة بالإكراه المرتكبة خلال العام.

أما عن الفئة العمرية أقل من ٢٠ عاما، فقد شكَّلت نسبة ٥ر١٧٪ ، وهى نسبة تعد أيضاً مرتفعة ، خاصةً إذا ما توقعنا أنها تمثل فى الغالب فئة العمر من ١٣إلى أقل من ٢٠ عاما (فئة الأحداث).

وشكَّلت الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٦٠ عاما فأكثر ٢ر١٦٪ من إجمالى مانشر من عينة الدراسة ، وقد بلغت فى نفس تقرير الأمن العام ٤ر٢١٪ من إجماليهم فى التقرير.

هذا يعنى أن فئة الشباب هى أكثر الفئات ارتكابًا لجرائم العنف . ويتفق ذلك مع حقيقة أن جرائم العنف العلنية تستلزم استخدام القوة فى ارتكابها بما يتناسب مع الفئة العمرية للشباب.

أما فيما يتعلق بأعمار الضحايا فى عينة الدراسة ، فمن أكثر الفئات العمرية استهدافًا للعنف الفئة العمرية من ٢٠ إلى٣٠ عاماً (٨٦ ضحية) بنسبة ٦ر٣٨٪ من إجماليهم ، ممن تم ذكر أعمارهم ، تليها الفئة العمرية أقل من ٢٠ عاما (٥١ ضحية) بنسبة ٩ر٢٢٪، بما يعنى أن الضحايا من الفئات العمرية حتى أقل من ٣٠ عاما تمثل ٥ر٦١٪. عمومًا يمكن القول إن الفئات العمرية حتى أقل من ٣٠ عاما هى أكثر الفئات العمرية استهدافًا للعنف .

جـ-المهنـــــة

أما عن مهنة مرتكبى جرائم العنف العلنية مما تم نشره فى عينة الدراسة ، فقد شكلت كل من العمالة المساعدة* (٢ر١٥٪) والعمالة الخدمية (٦ر١٣٪) معا نسبة ٨ر٢٨٪ من إجمالى ماتم نشر مهنتهم ، وهى أعلى نسبة فى ارتكاب جرائم العنف العلنية ، مما يشير إلى انتشار جرائم العنف عموما كما أكدت الدراسة السابقة [١٦] – والعلنى على وجه الخصوص – فى إطار الشريحة الدنيا للطبقة العاملة . وإذا ما أضفنا إليهما نسبة مرتكبى جرائم العنف العلنية من العمالة الحرفية والتى بلغت ٧ر٩٪ لارتفعت نسبة مرتكبى جرائم العنف العلنية

* عامل فى مصنع أو متجر .

مــن العمال إلى ٥ر٣٨٪ . وفيما يتعلق بالعمالة الحرفية ، فقد أوضحت بيانات دراسة "بطالة الشباب والعنف"[١٧] ارتفاع نسبتها – بوضوح – فى كل الجرائم . وفسرت ذلك فى ضوء فرضية ثقافية تشير إلى أن الثقافة الفرعية لشباب الطبقة العــاملة تلعب دوراً هامــا فى تشكيل اتجــاهاتهم نحــو العنــف ، ومن بينهــا استخدام القوة البدنية فى حل المشاكل ، وتحقيق الأهداف أيضا .

وتأتى فئة العاطلين فى المرتبة الثانية مما نشر عن مهنة مرتكبى جرائم العنف العلنية ، حيث شكلت نسبة ٢٦٪ ، وهى نتيجة تتفق مع دراسة "بطالة الشباب والعنف" [١٨] ، والتى شكل الشباب المتعطل فيها أعلى نسبة من الشباب المتهم فى قضايا العنف (٦ر٢٩٪). كما أكد العديد من الدراسات الإمبيريقية على وجود علاقة بصورة طردية بين البطالة – وبخاصةً فى شكلها السافر– وبين شعور الأفراد المتعطلين بإحباطات اجتماعية ونفسية واقتصادية تسفر – فى كثير من الأحيان– عن إفراز العنف [١٩] .

يلى ذلك فئة التجار (٣ر١٠٪)، والتى تكون جرائمها – فــى الأغلب – إما قتلا أو شروعا فيه بسبب خصومة أو تنافس أو ضرب مفض إلى الموت، أو إحداث عاهة. ثم فئة الطلاب ، والتى تشكِّل ٧ر٩٪ ، والتى تتركز نوعية جرائمهم فى القتل، وإحداث عاهة، والضرب .

كما شكَّل العاملون بمهنة الزراعة نسبة ٢ر٩٪ ، وقد تركزت جرائمهم فى القتــل ، خاصة بسبب الثأر أو الخصومة.

أما فئة العاملين بأعمال مهنية ، فقد شكلت نسبة ٣ر٦٪ ، وهى نسبة وإن كانت ضئيلة إلا أن المنتمين لها ينتمون إلى مهن إنسانية راقية ، فمنهم : المحاسب ، والمهندس ، والطبيب ، والمحامى ، ووكيل النيابة ، والمدرس ، ولاعب الكرة .

أما فيما يتعلق بمهن ضحايا جرائم العنف العلنية مما تم نشره فى عينة الدراسة ، فقد شكَّل المزارعون أعلى نسبة (٥ر١٤٪ من إجمالى الذين ذكرت مهنهم) ، حيث لم تذكر مهن ١٣٠ ضحية ، بنسبة ٥ر٣٦٪ من إجماليهم. تلتها فئة ربات البيوت (٢ر١٣٪) ، فالطلاب (٨ر١٢٪)، فالعاملون بأعمال خدمية (١١٪) ، والتى شكَّل السائقون الغالبية العظمى منهم (٣ر٩٪) ؛ نظراً لكثرة تعاملاتهم، وتفاعلاتهم مع الركاب ومع زملائهم. ثم فئة العاملين بقطاع الأمن ، والتى شكلت أيضا نسبة ١١٪ . أيضًا شكلت فئة العمال من الضحايا نسبة ٣ر٩٪ ، وفئة التجار ٧٪، وشكَّل كل من العاملين بأعمال حرفية ، ومهنية ، وموظفين نسبة ٧ر٥٪ لكل منها، والعاطلين ١ر٣٪، وأخيراً شكَّل أعضاء مجلس الشعب نسبة ٩ر٠٪ من إجمالى الضحايا الذين وردوا فيما نشر من عينة الدراسة .

٣ - نوع العلاقة بين مرتكبى جرائم العنف العلنية وضحاياها

تبيَّن من توزيع جرائم العنف العلنية المنشورة وفقًا لنوع العلاقة بين مرتكبيها وضحاياها أن ٦ر٤٢٪ من إجمالى هذه الجرائم تربط بين مرتكبيها وضحاياها علاقات حميمة وشبه حميمة ، منها علاقات أسرية (٩ر١٧٪)، وجيران (١ر٩٪)، وزمالة (٤ر٨٪)، وصداقة (٢ر٧٪). وفى المقابل (٤ر٥٧٪) من إجماليها لا تربط بين مرتكبيها وضحاياها أى علاقة. وهى نتيجة تدعو للاهتمام والتأمل ، إذ إن ما يقرب من نصف جرائم العنف العلنية تحدث بين أقارب ومعارف ، الأمر الذى يعنى أن أسبابها جميعًا ترجع إلى عوامل تتعلق بتفاعلات الحياة اليومية ، يؤكد ذلك ما سنتناوله فى أسباب ارتكاب جرائم العنف العلنية أن ١٩٢ جريمة بنسبة ٥ر٧٦٪ من إجماليها ترجع إلى تفاعلات الحياة اليومية بين أفراد المجتمع .

وتؤيد نتائج بحث "العنف فى تفاعلات الحياة اليومية" [٢٠]ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، حيث بينت نتائجه أن الأفراد يميلون إلى ممارسة العنف بجميع أنماطه ودرجاته فى دائرة تفاعلاتهم الخاصة (مع الأسرة ، والأقارب، والجيران ، والأصدقاء) أكثر من دائرة تفاعلاتهم العامة ، وتضم (زملاء العمل ، ورئيس العمل ، والتفاعل فى الشارع، ومع المؤسسات الحكومية) ، مما يدل على أن حدة التفاعل وكثافته تقل كلما خرج الفرد من تفاعله الخاص إلى نطاق تفاعله العام ، فيصبح التفاعل هنا مقيداً وغير تلقائى، وتحكمه مجموعة من المعايير، وبالتالى تقل ممارسته للعنف . أكدت نتائج الدراسة ذلك ، حيث شكلت نسبة جرائم العنف فى علاقات أسرية ١ر٤٢٪ من إجمالى جرائم العنف العلنية مع أقارب ومعارف ، فى حين شكَّلت مع الجيران ٥ر٢١٪، والزملاء (٦ر١٩٪)، والأصدقاء (٨ر١٦) من إجمالى جرائم العنف العلنية مع الأقارب والمعارف.

٤- أنواع جرائم العنف العلنية

أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر أنواع جرائم العنف العلنية المنشورة شيوعًا هى جريمة القتل (١٤٩جريمة) بنسبة ٧ر٤٢٪ من إجماليها. وهى نتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة عن العنف، حيث ذكرت دراسة حديثة عن "السمات النفسية لمرتكبى جرائم السلوك العنيف"[٢١] أن جريمة القتل قد تصدرت أعلى نسبة لجرائم العنف (٤١٪) ، وأيد ذلك بحث "العنف فى الحياة اليومية"[٢٢] ، حيث ذكر أن أكثر أنواع جرائم العنف شيوعًا فى المجتمع على مستوى المشاركة بالمشاهدة هى جريمة القتل . وأكدت ذلك أيضًا تقارير الأمن العام للأعوام من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦[٢٣] التى تبين تزايد نسبة جرائم القتل العمد فى المدن الكبرى مثل : القاهرة ، والإسكندرية ، ومحافظات الوجه القبلى، وبعض محافظات الوجه البحرى. وتقرير الأمن العام لعام ٢٠٠١[٢٤] الذى يبين أن عدد المحكوم عليهم فى

جرائم قتل بلغ ٧٩٧ بنسبة ٥ر٣٩٪ من إجمالى جرائم العنف المحكوم فيها، فإذا ما أضفنا إليها نسبة ضرب أفضى إلى موت لارتفعت جرائم القتل المحكوم فيها لعام ٢٠٠١ إلى نسبة ٩ر٤٩٪ من إجماليها.

وقد أكدت الدراسات أن جرائم القتل تحدث – أحيانًا– لأسباب تافهة ، كالحصول على كمية صغيرة من النقود، أو بعض الملابس، أو المقتنيات الشخصية، بل إنها قد تحدث دون سبب ظاهر.

وإذا ما أضفنا إلى جرائم القتل، جرائم الشروع فيه التى شكَّلت ٥٨ جريمة ، بنسبة ٦ر١٦٪ من إجماليها ، لارتفعت نسبة جرائم القتل العلنى والشروع فيه إلى ٣ر٥٩٪.

شكلت جرائم إحداث إصابة ٦٨ جريمة ، بنسبة ٥ر١٩٪ من إجماليها .

أما جرائم السرقة بالإكراه ، فقد شكلت ٣٤ جريمة ، بنسبة ٧ر٩٪ ، وهى من أشد جرائم العنف جسامة وخطورة بعد جرائم القتل ؛ لما تمثله من اعتداء مباشر على الأفراد فى شخصهم وأموالهم فى آن واحد، ويستخدم فيها العنف بدرجات مختلفة قد تصل إلى حد القتل . وقد توصلت دراسة حديثة[٢٥] إلى أن جريمة السرقة بالإكراه لدى الشباب شكلت نسبة كبيرة تعدت الـ ٧٧٪ من إجمالى المتهمين على مستوى الجمهورية ، وأن حوالى ٧٥٪ من المتهمين بجريمة السرقة بالإكراه من الشباب المتعطل عن العمل، أو من أشباه المتعطلين .

شكلت جرائم البلطجة فى عينة الدراسة ١٧ جريمة ، بنسبة ٩ر٤٪ من إجماليها، تلك الظاهرة التى شهدت صعوداً ملحوظًا فى المجتمع المصرى، وأصبحت وسيلة شائعة لدى البعض من أفراد المجتمع لاسترداد الحقوق بالقوة، أو سلب حقوق الآخرين بالإكراه، أو تصفية أية حسابات.

أما جرائم الخطف والاغتصاب المنشورة فى عينة الدراسة ، فقد بلغت ١٢ جريمة ، بنسبة ٤ر٣٪ من إجماليها. وقد شكلت نسبتها فى تقرير الأمن العام

لعام ٢٠٠١ (٩ر١٠٪) من إجمالى جرائم العنف المحكوم فيها. وكما سبق أن ذكرنا فإن هذا النوع من الجرائم يرتبط بمشكلات البطالة والفقر واحتياجات الشباب غير المشبعة.

شكلت جرائم مقاومة رجال الأمن المنشورة فى عينة الدراسة ٨ جرائم بنسبة ٣ر٢٪ من إجماليها. وتؤكد الإحصاءات على وجود جريمة مقاومة السلطات فى المدن الكبرى – مثل القاهرة والإسكندرية – لاتساعها وتضارب الأفكار والاتجاهات وتمركز المناطق العشوائية ، وخروج العناصر الإرهابية منها، ولوجود الجامعات الكبرى ، وإمكانية التجمهر للطلبة وتنظيم المظاهرات [٢٦].

وشكلت جرائم السطو المسلح فى عينة الدراسة ٣ جرائم ، بنسبة ٩ر٠٪ من إجماليها . ومن أشهرها فى عينة الدراسة جريمة السطو المسلح التى قام بها أربعة على مكتب بريد منطاى فى أكتوبر ٢٠٠١ .

٥- جرائم العنف العلنية وفقاً للتوزيع الجغرافى والمكانى

أ- التوزيع الجغرافى لمناطق ارتكاب جرائم العنف العلنية

تم تقسيم المحافظات على مستوى الجمهورية إلى أربع مجموعات ، تتسم كل مجموعة بخصائص وسمات مشتركة ، وذلك على النحو التالى :

- ***المحافظات الحضرية*** : وتشمل محافظات : القاهرة ، والإسكندرية ، والسويس.
- ***محافظات الوجه البحرى*** : وتشمل محافظات : الإسماعيلية ، ودمياط، والقليوبية، والشرقية ، والبحيرة ، والغربية ، والمنوفية.
- ***محافظات الوجه القبلى*** : وتشمل محافظات : الجيزة ، والفيوم ، والمنيا ، وأسيوط ، وسوهاج ، وقنا.

شكلت أعلى نسبة لجرائم العنف العلنية المنشورة فى عينة الدراسة فى المحافظات الحضرية (١١١ جريمة بنسبة ٢ر٤٤٪ من إجماليها) ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكثافة السكانية، فمع ارتفاع عدد السكان تزداد نسبة الجرائم المرتكبة، وتزداد المنافسة والصراع على فرص العمل، ويكثر الزحام ، مما يؤدى إلى تزايد النزعة العدوانية. وقد وقعت الغالبية العظمى منها فى محافظة القاهرة (٩٨ جريمة بنسبة ٣٩٪ من إجماليها) ، تلتها محافظة الإسكندرية (١٢جريمة بنسبة ٨ر٤٪)، ثم محافظة السويس (جريمة واحدة بنسبة ٤ر٠٪) . وتتفق تلك النتائج مع نتائج "بحث العنف فى الحياة اليومية"[٢٧] التى أكدت الطابع الحضرى للعنف، خاصةً فى المناطق المكتظة بالسكان. تلتها محافظات الوجه القبلى (٩٠جريمة بنسبة ٩ر٣٥٪) ، والتى غلب عليها جرائم القتل والأخذ بالثأر. وقعت الغالبية العظمى منها فى محافظة الجيزة (٧٤ جريمة بنسبة ٥ر٢٩٪ من إجماليها)، ورغم أنها تتبع محافظات الوجه القبلى ، فإن لها سمات المحافظات الحضرية التى تتسم بالكثافة السكانية المرتفعة . ثم محافظات الوجه البحرى (٥٠ جريمة بنسبة ٩ر١٩٪) وقعت غالبيتها فى محافظة القليوبية (٣١ جريمة بنسبة ٣ر١٢٪ من إجماليها) ، نظراً لارتفاع الكثافة السكانية فيها ، وانخفاض مستويات المعيشة ، والتنافس على فرص العمل . أما باقى محافظات الوجه البحرى ، فهى محافظات تتسم بالهدوء النسبى والاستقرار. تؤكد تلك النتائج ما أشار إليه "أحمد زايد"[٢٨] من أن العنف الذى يظهر فى تفاعلات الحياة اليومية هو عنف مدينى- حضرى ، وقلما يظهر فى المجتمعات الريفية. وأن العنف لا يظهر فى كل مناطق المدينة على نحو متساو، فهو أكثر ظهوراً فى الأحياء الفقيرة التى تضم العمال وفقراء الحضر [٢٩].

ب - التوزيع المكانى لارتكاب جرائم العنف العلنية

ارتكبت الغالبية العظمى من جرائم العنف العلنية المنشورة فى عينة الدراسة فى الطريق العام (١٥٧ جريمة بنسبة ٥ر٦٢٪ من إجماليها)، تلاه ارتكابها فى مساكن (٥٦ جريمة بنسبة ٣ر٢٢٪). ثم أماكن العمل (٢١ جريمة بنسبة ٤ر٨٪). ثم فى أماكن الدراسة (٢٪ ، مدارس وجامعات) ، ووسائل المواصلات (٢٪)، وأماكن الترفيه (٦ر١٪)، وسجن (٢ر١٪) . الأمر الذى يعنى أن الغالبية العظمى من جرائم العنف العلنية ترتكب فى الطريق العام .

٦ - أسباب ارتكاب جرائم العنف العلنية

أما عن أسباب ارتكاب جرائم العنف العلنية ، فقد تم تصنيفها إلى أسباب ناتجة عن تفاعلات الحياة اليومية ، أى يقوم فيها أفراد عاديون غير منحرفين أصلاً، وجرائم يرتكبها منحرفون ومجرمون.

شكلت جرائم العنف العلنية الناتجة عن تفاعلات الحياة اليومية المنشورة فى عينة الدراسة ١٩٢ جريمة ، بنسبة ٥ر٧٦٪ من إجماليها. بما يعنى أن الغالبية العظمى من مرتكبيها ليسوا مجرمين فى الأصل ، ولكن ارتكبوا تلك النوعية من الجرائم تحت تأثير الانفعالات والغضب والتوتر الذى وصل إلى أقصى مداه بارتكاب الجريمة.

وتمثلت أسباب الجرائم الناتجة عن تفاعلات الحياة اليومية المنشورة فى المشاجرات والتى احتلت أعلى نسبة (٦٤ جريمة بنسبة ٥ر٢٥٪ من إجماليها)، واشتملت على مشاجرات بسبب المرور، والعمل ، ولعب الكرة ، ومعاكسة الفتيات، والمشاكل مع الجيران...إلخ ، تلتها الجرائم التى ارتكبت بدافع الانتقام (٤٢ جريمة بنسبة ٨ر١٦٪)، ثم جرائم بسبب مشادات كلامية تطورت إلى حد الجريمة (٣٩ جريمة بنسبة ٥ر١٥٪)، ثم جرائم بسبب خلافات مالية (٤٢ جريمة

بنسبة ١٣ر٥٪) ، وأخيراً جرائم بسبب الخلافات الأسرية (١٣جريمة بنسبة ٢ر٥٪) من إجماليها.

يعلق على ذلك "محمد نور فرحات"[٣٠] بقوله : "إن الدليل على أن أفراد المجتمع توافرت لديهم طاقات عدوانية مكبوتة يفرغونها فى وجه الآخرين ، بمناسبة وبدون مناسبة لأسباب أغلبها غير مبرر أو مفهوم هو الأسلوب الذى يقود به المصريون سياراتهم فى الطريق العام، إذ يشهد الشارع المصرى كم العدوان الذى يختزنه البعض منا تجاه الآخرين. وبناء عليه تنشأ المشادات الكلامية التى تتطور إلى حد المشاجرات والاعتداء على النفس ، وما يحدث بسبب المرور يحدث بسبب الخلافات مع الجيران بسبب الأولاد، وبسبب الخلافات المالية والأسرية ...إلخ".

أما عن جرائم العنف التى ترتكب بقصد السرقة والخطف والاغتصاب والبلطجة ... إلخ ، أى جرائم ليست ناتجة عن تفاعلات الحياة اليومية (المشاجرات والمشادات الكلامية) ولكنها جرائم يرتكبها منحرفون بقصد السرقة والخطف والاغتصاب والبلطجة ومقاومة رجال الشرطة ، فقد شكلت ٥٩ جريمة بنسبة ٥ر٢٣٪ من إجماليها، واشتملت على جرائم السرقة التى احتلت النسبة الغالبة فيها (٢٩ جريمة بنسبة ٥ر١١٪) ، والتى ترجع – كما سبق أن ذكرنا– إلى تزايد معدلات البطالة وغلاء المعيشة والفقر والحرمان والعجز عن إشباع الاحتياجات. تلتها جرائم الخطف والاغتصاب (١٢ جريمة بنسبة ٨ر٤٪) ، والتى ترجع أسبابها – كما بينت نتائج استطلاع رأى كُتاب الأبواب الثابتة – إلى غياب التربية الجنسية السليمة، وتأخر سن الزواج، وإثارة الغرائز الجنسية من خلال التعرض لمشاهد الجنس فى وسائل الإعلام [٣١]. ثم جرائم البلطجة (١٠جرائم بنسبة ٤٪)، وأخيراً جرائم مقاومة رجال الأمن (٨ جرائم بنسبة ٢ر٣٪ من إجماليها) .

٧ - نوع الأداة المستخدمة، وأساليب ارتكاب جرائم العنف العلنية

بيَّنت نتائج الدراسة أن استخدام السلاح الأبيض فى جرائم العنف العلنية المنشورة هو الأكثر شيوعًا بنسبة ٥٤٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة. وأن المطواة كنوع من أنواع السلاح الأبيض هى الأكثر شيوعًا بنسبة ٢ر٥٤٪ من جملة السلاح الأبيض ، وتلتها السكين بنسبة ٦ر٣١٪ من جملة السلاح الأبيض ، ثم استخدام السنجة بنسبة ٣ر١٢٪ من جملة السلاح الأبيض ، بينما شكَّل استخدام الموسى نسبة ضئيلة (٣ر١٪ من جملة السلاح الأبيض) .

هذه النتائج توضح أن سهولة الحصول على السلاح الأبيض – مثل المطواة والسكين والسنجة – ترجع إلى رخص ثمنه ، إلى جانب توفر السكين والآلات الحادة فى متناول اليد ، سواء فى المسكن ، أو بعض أماكن العمل ، وهو ما شجع على ارتكاب جرائم العنف العلنية. ومن ثم فإن أسلوب ارتكاب الجريمة الأكثر شيوعًا هو الطعن بنسبة ٨ر٤٤٪ من إجمالى الأساليب المستخدمة. ويضاف إليه تقطيع الجسد والذبح ٦ر٤٪ ، وكلاهما باستخدام السلاح الأبيض ، بما يعنى أن جملة الأساليب التى يستخدم فيها السلاح الأبيض تشكل ٤ر٤٩٪ من إجمالى الأساليب المستخدمة .

تلا استخدام السلاح الأبيض فى جرائم العنف العلنية المنشورة استخدام "الطلق النارى" بنسبة ٩ر١٨٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة ، و٨ر١٤ من إجمالى الأساليب المستخدمة فى جرائم العنف العلنية. وقد شملت الأدوات المستخدمة فى الطلق النارى : مسدسا بنسبة ١٥٪، وبندقية بنسبة ٩ر٣٪.

شكَّل استخدام الآلات الحادة نسبة ٧٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة، و٤ر٣٪ من إجمالى الأساليب المستخدمة ، وقد شملت : فأسا ، بلطة ، مقصا ، أجنة حديدية ، مفكا .

كما شكَّل استخدام مواد سريعة الاشتعال ٥ر٤٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة ، واستخدام الشوم والطوب والحجارة والسيارات والسم (١ر٤٪).

أما الجرائم التى ارتكبت بدون استخدام أدوات فقد شكَّلت ١١ر٠٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة ، والتى قد يكون استخدم فيها الضرب بالأيدى والأرجل أو الإلقاء من الشرفة أو الخنق... إلخ.

إجمالاً ، فقد شكَّل استخدام الأسلحة والآلات الحادة فى ارتكاب جرائم العنف العلنية المنشورة فى عينة الدراسة ٩ر٧٩٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة. فمما لا شك فيه – كما ذكرت "هالة غالب"[٣٢] – أن استخدام الجانى للأسلحة والآلات الحادة يعد من الأعمال المسهلة لارتكاب الجريمة ، فضلاً عن أنه يكشف عن نية استخدام الجانى لها عند الحاجة ، إضافة لما تمثله الأداة ذاتها من خوف ورهبة فى نفس المجنى عليه ، مما يسهل ارتكاب الجريمة. وشكَّل استخدام مواد سريعة الاشتعال ، والشوم ، والطوب ، والحجارة ، والسيارات والسم نسبة ٦ر٨٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة، بينما شكَّلت جرائم العنف العلنية التى ارتكبت – بدون استخدام أدوات – عن طريق الضرب بالأيدى والأرجل، والخنق، والإلقاء من الشرفة... إلخ ٥ر١١٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة .

نتائج الدراسة

١ – أسفر حصر جرائم العنف العلنية المنشورة فى جريدة الأهرام لمدة عام عن إعطاء مؤشر تقريبى لحجمها فى المجتمع ، والذى بلغ ٢٥١ جريمة عنف علنى بواقع جريمة كل ٣٤ ساعة تقريباً.

٢ – شهد شهر يوليو أعلى معدل لجرائم العنف العلنية (٣٧ جريمة) ، وأيضًا فى تقرير الأمن العام لسنة ٢٠٠١. وبلغ عدد مرتكبيها ٥٠١ مرتكب ، وسجل شهر يوليو أيضًا وكذلك شهر ديسمبر أكبر عدد من مرتكبيها (٨١ مرتكبا بنسبة ١ر١٦٪ ، من إجمالى المرتكبين فى كل من الشهرين)، وبالتالى شهد شهر يوليو أكبر عدد من ضحايا جرائم العنف العلنية (٥٧ ضحية بنسبة ٥ر١٥٪ من إجماليهم) الذى بلغ ٣٥٧ ضحية .

٣ – الغالبية العظمى من مرتكبى جرائم العنف العلنية من الذكور بنسبة ٨ر٩٦٪، وهى نتيجة تتفق – بشكل عام – مع كونهم أكثر إقدامًا على ارتكاب جرائم العنف من النساء. أيضًا شكَّل الذكور الغالبية العظمى من الضحايا بنسبة ٩ر٨٤٪ ، وهو ما يؤكد أن الذكور هم أكثر الفئات إصدارًا وتعرضًا للعنف ، خاصة الشباب منهم.

٤ – تنتشر جرائم العنف العلنية بالدرجة الأولى فى شريحة الطبقة العاملة (العمالة المساعدة ، والخدمية ، والحرفية)، كرد فعل للمعاناة الاقتصادية، وطبيعة أعمالهم غير المستقرة والموسمية فى بعض الأحيان ، كعمال التشييد والبناء مثلاً. أيضًا يرتبط انتشارها لدى العمالة الحرفية بطبيعة المهنة والأدوات المستخدمة فيها، والتى يمكن أن تقع بها جرائم العنف العلنية ، تلاها انتشارها لدى فئة العاطلين . وقد تركزت جرائم كل من الطبقة العاملة والعاطلين عمومًا فى القتل والشروع فيه، وإحداث إصابة، والسرقة بالإكراه ، والاغتصاب .

٥ – ارتكب الطلاب والتجار والمزارعون والبلطجية والمسجلون خطر جرائم العنف العلنية بنسب متساوية تدور حول نسبة ١٠٪ من إجماليها لكل فئة.

٦ – ولم يسلم العاملون بأعمال مهنية – أمثال : المحاسب ، والطبيب ، والمهندس ، والمحامى ، ووكيل النيابة ، والمدرس... إلخ – من ارتكاب جرائم عنف علنية ، وإن كانت النسبة منخفضة (٥ر٤٪) . وتتركز أسباب ارتكابها لهذه النوعية من الجرائم فى استرداد الحقوق، ومقاومة رجال الأمن، والدخول فى مشاجرات.

٧ – أما عن مهن الضحايا ، فقد شكل المزارعون أعلى نسبة بينهم، تلاهم ربات البيوت، فالطلاب ، ثم رجال الأمن . أيضا تعرض السائقون لجرائم عنف علنية ؛ نظراً لكثرة تعاملاتهم وتفاعلاتهم مع الركاب والزملاء .

٨ – ما يقرب من نصف جرائم العنف العلنية (٦ر٤٢٪ من إجماليها) يتم ارتكابها بين الأقارب والمعارف (الأسرة ، الأقارب ، الجيران ، الأصدقاء ، الزملاء) ، مما يؤكد أن أسبابها جميعًا ترجع إلى عوامل تتعلق بتفاعلات الحياة اليومية ، والتى تتسم بازدياد التوترات كنتيجة لازدياد الضغوط الهيكلية التى يتعرض لها أفراد المجتمع ، كغلاء المعيشة والفقر والحرمان والبطالة وارتفا ع الكثافة السكانية. وتقل حدة التفاعل وكثافته كلما خرج الفرد من تفاعله الخاص إلى نطاق تفاعله العام ، فيصبح التفاعل مقيداً بمجموعة من المعايير. أكدت ذلك أيضًا نتائج الدراسة ، حيث ارتفعت جرائم العنف العلنية فى نطاق الأسرة عنها فى نطاق التعامل مع الأصدقاء والجيران والزملاء.

٩ – تمثلت أنوا ع جرائم العنف العلنية فى : القتل والشروع فيه ، وإحداث إصابة ، والسرقة بالإكراه ، والبلطجة ، والخطف والاغتصاب ، ومقاومة رجال الأمن ، والسطو المسلح . وتعد جريمة القتل والشروع فيه من

أكثرها شيوعًا بنسبة ٣ر٥٩٪ من إجماليها ، تلتها جرائم إحداث إصابة (٥ر١٩٪) ، ثم جرائم السرقة بالإكراه (٧ر٩٪) ، والتى تقترن – فى كثير من الأحيان – بجرائم قتل أو الشروع فيه ، تلتها جرائم البلطجة (٩ر٤٪) ، والتى شهدت صعوداً ملحوظًا ، وأصبحت وسيلة شائعة بين عامة أفراد المجتمع كأسلوب لاسترداد الحقوق بالقوة أو سلب حقوق الآخرين بالإكراه. تلتها جرائم الخطف والاغتصاب (٤ر٣٪) ، والتى ترتبط بمشكلات البطالة والفقر واحتياجات الشباب غير المشبعة ، ثم جرائم مقاومة رجال الأمن (٣ر٢٪) ، وأخيراً جرائم السطو المسلح (٩ر٠٪) ، وقد شكَّلت نسبة ضئيلة، ومن أشهرها جريمة السطو المسلح ، التى قام بها أربعة على مكتب بريد منطاى فى أكتوبر سنة ٢٠٠١.

١٠ – أعلى نسبة لجرائم العنف العلنية ارتكبت فى المحافظات الحضرية (٢ر٤٤٪) ، والتى شملت فى عينة الدراسة محافظات : القاهرة، والإسكندرية ، والسويس. وهى نتيجة تؤكد الطابع الحضرى – المدينى للعنف تم ارتكاب الغالبية العظمى منها (٣٩٪) فى محافظة القاهرة. وتلت المحافظات الحضرية محافظات الوجه القبلى (٩ر٣٥٪) ، ارتكبت الغالبية العظمى من جرائم العنف العلنية فيها فى محافظة الجيزة (٥ر٢٩٪) ، ورغم أنها تتبع محافظات الوجه القبلى ، فإنها تضم مناطق تعد حضرية ، والتى تتسم بالكثافة السكانية المرتفعة .

١١– تم ارتكاب الغالبية العظمى من جرائم العنف العلنية فى الطريق العام (٥ر٦٢٪) ، مما يؤكد علانيتها، تلاه ارتكابها فى مساكن (٣ر٢٢٪) ، ثم فى أماكن العمل (٤ر٨٪). وشكل ارتكابها فى أماكن الدراسة ، ووسائل المواصلات، وأماكن الترفيه نسبة منخفضة (حوالى ٢٪ لكل منها).

١٢- الغالبية العظمى من جرائم العنف العلنية نتجت عن تفاعلات الحياة اليومية (٥ر٧٦٪ من إجماليها)، وهو ما يعنى أن الغالبية العظمى من مرتكبيها ليسوا مجرمين أو من معتادى الإجرام فى الأصل ، ولكن ارتكبوا تلك الجرائم تحت تأثير الانفعالات والغضب والتوتر الذى وصل مداه بارتكاب الجريمة .

١٣ - احتلت المشاجرات أعلى نسبة فيها (٥ر٢٥٪) ، تلتها الجرائم التى ارتكبت بدافع الانتقام (٨ر١٦٪) ، ثم جرائم بسبب المشادات الكلامية (٥ر١٥٪)، ثم جرائم بسبب الخلافات المالية (٥ر١٣٪)، وأخيراً جرائم بسبب الخلافات الأسرية (٢ر٥٪).

أما جرائم العنف العلنية التى ارتكبها منحرفون ، فقد شكَّلت ٥ر٢٣٪ ، احتلت جرائم السرقة بالإكراه النسبة الغالبة فيها (٥ر١١٪) ، تلتها جرائم الخطف والاغتصاب (٨ر٤٪) ، ثم جرائم البلطجة (٤٪)، وأخيراً جرائم مقاومة رجال الأمن (٢ر٣٪ من إجماليها).

١٤ - تم ارتكاب الغالبية العظمى من جرائم العنف العلنية باستخدام الأسلحة والآلات الحادة (٩ر٧٩٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة) ، وشكَّل السلاح الأبيض الأداة الأكثر شيوعًا فى ارتكاب جرائم العنف العلنية (٥٤٪) ، وشكلت المطواة كأداة أكثر أنواع السلاح الأبيض شيوعًا فى ارتكاب تلك الجرائم (٥٤٪ من إجمالى السلاح الأبيض) ، تلتها السكين (٦ر٣١٪) ، ثم استخدام السنجة (٣ر١٢٪)، وشكَّل استخدام الموسى نسبة ضئيلة. وكان أسلوب الطعن فى ارتكاب جرائم العنف العلنية الأكثر شيوعًا (٨ر٤٤٪)، وشكَّل تقطيع الجسد والذبح ٦ر٤٪ . ويمثل استخدام الطلق

النارى (٩ر١٨٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة ، و ٨ر١٤٪ من إجمالى الأساليب المستخدمة) . وشملت الأدوات المستخدمة فى الطلق النارى المسدس (١٥٪)، والبندقية (٨ر٣٪) . وشكَّل استخدام الآلات الحادة ٧٪ من إجمالى الأدوات المستخدمة، و ٤ر٣٪ من إجمالى الأساليب المستخدمة، واستخدام مواد سريعة الاشتعال (٥ر٤٪) ، واستخدام الشوم والطوب والحجارة... إلخ (١ر٤٪). بينما شكلت الجرائم التى تم ارتكابها بدون استخدام أدوات ٥ر١١٪ ، والتى تمثلت فى الضرب بالأيدى والأرجل ، والخنق ، وإلقاء من الشرفة ، وخطف سلاسل وحقائب... إلخ.

خاتمة

نتج عن التحولات التى مر بها المجتمع المصرى العديد من الظواهر السلبية ، والتى من بينها ظاهرة العنف بكافة أنواعه ومستوياته المختلفة ، وتقع مسبباته على عدة أصعدة : اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية . ومن ثم اهتمت الدراسة الحالية بالجرائم العلنية الناتجة عن ممارسة أفراد المجتمع لهذا العنف، وقد خلصت إلى مجموعة من المؤشرات الهامة حول جرائم العنف العلنية فى المجتمع المصرى التى تم النشر عنها بالصحف القومية – مثل صحيفة الأهرام – تمثلت فيما يلى :

إن غالبية مرتكبيها من الشباب، شكَّل العاطلون منهم نسبة مرتفعة. كما أن ارتكابها لم يقتصر على فئة أو طائفة معينة ، بل ارتكبها العاطلون والعاملون فى جميع الطوائف المهنية فى المجتمع. وأن ما يقرب من نصفها كان بين أقارب ومعارف نتيجة لتفاعلات الحياة اليومية ، بمعنى أن غالبية مرتكبيها ليسوا

مجرمين ولا معتادى إجرام ، حيث ترتكب فيها جميع أنواع الجرائم الخطيرة والجسيمة مثل : القتل والشروع فيه ، والسرقة بالإكراه، وأعمال البلطجة، والخطف والاغتصاب ، والاعتداء على رجال الأمن، والسطو المسلح. وتنتشر هذه الجرائم فى كل من محافظتى القاهرة والجيزة ، واللتين تشهدان أكبر كثافة سكانية، وارتفاع نسبة المناطق العشوائية فيهما. يتم ارتكاب الغالبية العظمى منها فى الطريق العام. كما أن أكثر الأدوات المستخدمة فى ارتكابها شيوعًا السلاح الأبيض ؛ لسهولة الحصول عليه ورخص ثمنه. ومن ثم فإن أكثر الأساليب فى ارتكابها شيوعًا هو أسلوب الطعن.

تدل هذه المؤشرات جميعها على أن المجتمع أمام ظاهرة إجرامية مستحدثة تزداد معدلاتها، ويرتكبها أناس عاديون ليسوا مجرمين بالأساس . الأمر الذى يستلزم من الجهات المختصة الاهتمام بالظاهرة ، وتوظيف المعلومات الناتجة عن هذه الدراسة الاستطلاعية للحد من جرائم العنف عمومًا، والعلنية على وجه الخصوص ، ومن ثم القضاء عليها ؛ لما لتلك النوعية من الجرائم من آثار مدمرة على استقرار المجتمع ، مما يعوق عمليتى التنمية والتقدم فيه .

المراجـــع

١ – الكردى، محمود، "السكن العشوائى والعنف الأسرى"، مؤتمر *الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى* ٢٠–٢٤ أبريل ٢٠٠٢، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٢، ص٣٥٩.

٢– ليلة ، على، "تقاطعات العنف فى إطار التحولات العالمية المعاصرة"، مؤتمر *الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف* ، ٢٠٠٢ ، ص٢٦٤–٢٦٥.

٣– فرحات، محمد نور، "مفهوم العنف وبعض مظاهره فى المجتمع المصرى المعاصر"، مؤتمر *الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف* ، ٢٠٠٢، ص٢١.

٤– *التقرير الاستراتيجى العربى* ١٩٩٦ ، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧، ص ص٢٧٦، ٢٧٧.

٥ – زايد ، أحمد ، منهجية الدراسة فى بحث *العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى* ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١– ٣٦ .

٦– تقرير الأمن العام ، القاهرة ، مصلحة الأمن العام ، ٢٠٠١ .

٧ – فرحات ، محمد نور ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

٨ – Carey, J.T., *An Introduction to Criminology*, New Jersey: Pyentice Hall, 1978, p. 256 .

٩ – خليل ، إمام حسانين "جرئم العنف لدى الأطفال المنحرفين "دراسة على الأطفال المودعين بالمؤسسة العقابية للأحداث بالمرج ، مؤتمر *الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف* ، ٢٠٠٢ ، ص٧٢٧ .

١٠ – نصر ، سميحة ، العنف فى مواقف الحياة اليومية – نطاقات التفاعل ، فى بحث *العنف فى الحياة اليومية*، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٧ – ٢٩٨ .

١١– تقرير الأمن العام لعام ٢٠٠١، مرجع سابق.

١٢– الطخيسى، إبراهيم بن عبد الرحمن، الفئات الاجتماعية المستهدفة للجريمة فى الوطن العربى، *ندوة ضحايا الجريمة* ، ١٥–١٧ *فبراير* ١٩٨٨ ، الرياض ، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ١٩٩٠، ص, ١١٠ .

١٣– تقرير *الأمن العام لعام* ٢٠٠١ ، مرجع سابق .

١٤– نمر ، محمد سعيد، وسليمان، سناء محمد، ظاهرة العنف لدى بعض شرائح المجتمع المصرى، *الكتاب السنوى فى علم النفس*، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، المجلد السادس، ١٩٨٩، ص ص٦٧– ٨٥,

١٥– غالب ، هالة، اتجاهات تطور جرائم السرقة بالإكراه فى المجتمع المصرى– دراسة تحليلية فى الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، مؤتمر *الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف* ،٢٠٠٢ ، ص, ١٠٣٦

١٦- يس ، السيد ، رؤية الأستاذ الدكتور أحمد خليفة للعنف ، مختارات من أوراقه ، مؤتمر *الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف* ، ٢٠٠٢، ص ١٣٢٣ .

١٧- عبد القوى، عفاف إبراهيم، بطالة الشباب والعنف ، مؤتمر *الأبعاد الاجتماعية* والجنائية للعنف ، ٢٠٠٢، ص ٨٧٤ .

١٨ - عبد القوى ، عفاف إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ٨٧٨ .

١٩- زيدان، همام بدراوى، الأمن الاجتماعى وفرص العمل، والبطالة ، مؤتمر *الأمن الاجتماعى والتنمية* ١٢-١٣ *أكتوبر* ١٩٩٩ ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٩، ص ص ١٩٢-١٩٤.

٢٠- نصر، سميحة، *العنف فى مواقف الحياة اليومية* ، مرجع سابق، ص٢٢٨.

٢١- فايد، سوسن، السمات النفسية لمرتكبى جرائم السلوك العنيف فى المجتمع المصرى، مؤتمر *الأبعاد الاجتماعية والجنائية لعنف* ، ٢٠٠٢ ، ص٦٨٠.

٢٢- نصر، سميحة، *العنف فى مواقف الحياة اليومية*، مرجع سابق ، ص٣٢٦.

٢٣- *تقارير الأمن العام للأعوام* ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦ ، مصلحة الأمن العام ، وزارة الداخلية.

٢٤- تقرير *الأمن العام ، عام* ٢٠٠١ ، مرجع سابق .

٢٥- عبد القوى، عفاف، مرجع سابق، ص ص٨٧٣-٨٧٧.

٢٦- دعبس، يسرى، البلطجة رؤية فى أنثروبولوجيا الجريمة، *الملتقى المصرى للإبدا ع والتنمية*، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢٧٦ .

٢٧- زايد، أحمد، مرجع سابق ، ص١٩.

٢٨- Harris, K., *The Geography of Crime and Justice*, New York, McGraw Hill, 1974.

أيضا : زايد، أحمد، قراءة فى أدبيات العنف، رؤية سوسيولوجية، مؤتمر *الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف* ، ٢٠٠٢، ص٧١.

٢٩- Blau J. and Balw P., The Cost of Inequality Metropolitan Structure and Violence Crime, *American Sociological Review*, Vol. 47, 1984, pp. 114-129 .

٣٠- فرحات ، محمد نور ، مرجع سابق ، ص ص٢١-٢٢.

٣١ - طه ، هند، وجمال، هبة وآخرون، استطلاع رأى كُتاب الأبواب الثابتة بالصحف المصرية حول قضية العنف الاجتماعى فى المجتمع المصرى ، مؤتمر *الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف* ، ٢٠٠٢، ص ١٦٨.

٣٢- غالب ، هالة ، مرجع سابق ، ص١٠٣١ .

Abstract

CRIMES OF PUBLIC VIOLENCE IN THE EGYPTIAN SOCIETY

Pilot Study

Soad Atta

This study aims at reaching indicators concerning the characteristics of public violence in the Egyptian society, and to determine its types, perpetrators and victims' characteristics.

The study analysed public violence crimes published in El Ahram journal through a whole year (March 2001- February 2002).

It showed that most perpetrators and victims were among young and unemployed people. The majority of these crimes were the result of everyday interaction, which means that most of its perpetrators were not criminals in the first place. The crimes were committed in crowded places and in public roads.